تجارة العراق مع العالم الخارجي وافاقها في تطورالاقتصاد العراقي للفترة (2017 – 2022)

الاستاذ المساعد الدكتورناجي ساري فارس
جامعة البصرة\ مركزدراسات البصرة والخليج العربي
najialmaliki1966@gmail.com

تواريخ البحث
تاريخ تقديم البحث : 2023/10/3
تاريخ قبول البحث :2023/11/7
تاريخ رفع البحث على الموقع:
2024/3/15

المستخلص :

يعتبر العراق من الدول الريعية التي تعتمد على الاستيرادات لمختلف السلع والخدمات وتصدير سلعة النفط , ولهذا يعد العراق من الدول الريعية النامية . وعلى هذا الاساس فإن البحث يتناول تجارة العراق المستقبلية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي سرعان ماتنمو في مختلف دول العالم . وعليه فإن التجارة الخارجية في العراق لابد أن تبنى وفق استراتيجية اقتصادية سريعة النمو , ولابد من وجود الرغبة في إزالة المعوقات التي تعترض قدرة هذا القطاع على التنوع في الصادرات والتقليل من الاستيرادات , وإدخال التكنولوجيا الحديثة إلى الموانىء عن طريق استخدام المعدات الحديثة من أجل تسهيل عملية التحميل والتفريغ لمختلف البضائع . وعليه فإن العراق لا يكاد أن ينتهي في مراحل التطور في قطاع التجارة الخارجية . ومن خلال ماتقدم لابد من أن يسرع في عملية تطور القطاع التجاري الخارجي والذي يوازي التطور الاقتصادي العالمي , وبما ان الاقتصاد العراقي يحمل صفات الطابع الريعي , فان الاقتصاد مستقبلاً سرعان ماينمو ويتطور وبشكل يجعله أقتصاداً متنوعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية , ولابد من إن هذا الاقتصاد أن يكون مزدهراً متنوع الصادرات في ظل تطور العولمة في اقتصادات العالم .

الكلمات المفاتحية : - الدول الريعية , التجارة الخارجية , تجارة العراق المستقبلية , تنوع الصادرات .

Iraq's trade with the outside world and its prospects for the development of the Iraqi economy for the period (2017 - 2022)

Assistant Professor Dr. Naji Sari Fares

University of Basrah / Basra and Arabian Gulf Studies Center

Abstract :

Iraq is a rent-dependent country that relies on imports of various goods and services and export of the oil commodity. Therefore, Iraq is considered a developing country . On this basis, the research deals with the future trade of Iraq in the light of the global economic developments that have rapidly developed in different countries of the world. Therefore, the foreign trade in Iraq must be built in accordance with a fast-growing economic strategy. There must be a desire to remove obstacles to the sector's ability to diversify exports, reduce imports and introduce modern technology to ports by using modern equipment to facilitate the loading process. And unloading of various goods . Thus, the world is hardly in the stages of development in the foreign trade sector. Therefore, Iraq has hardly finished the stages of development in the foreign trade sector. Through the above, it is necessary to accelerate the process of development of the external commercial sector, which parallels global economic development, and since the Iraqi economy bears the characteristics of a rentier nature, the economy in the future will quickly grow and develop in a way that makes it a diversified economy in various economic sectors, and this economy must be Prosperous and diversified exports in light of the development of globalization in the world's economies.

Key words ; Rentier states , Foreign trade, Iraq's future trade, Diversified exports.

المقدمة :

تعد التجارة الخارجية في العراق أحد أهم القطاعات الاقتصادية والتي من شأنها توفير رؤوس الأموال الأجنبية لميزانية الدولة , من خلال زيادة الصادرات وتنوعها , والتقليل من الاستيرادات . وقد أخذت صفة الريعية الصفة الملازمة للاقتصاد العراقي منذ اكتشاف النفط الخام , وهذا ما أثر بشكل كبير في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي , وضعف مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى لاسيما الزراعة والصناعة . ونتيجة لارتباط الصفة الريعية بالتجارة الخارجية للعراق وارتباط تجارة العراق الخارجية بالمتغيرات الاقتصادية العالمية لاسيما العولمة . إذ تمثل التجارة الخارجية على مستوى العالم اهمية كبيرة في تطوير اقتصاداتها ومن خلال هذه التجارة تتحقق الاهداف الاقتصادية المرسومة . وقد حدثت التطورات العالمية على المستوى الاقتصادي والمتمثلة بظهور متغيرات اقتصادية وأهم هذه المتغيرات ظاهرة العولمة التي أدت إلى اندماج أسواق العالم في سوق واحدة . أما على صعيد العراق , فإن التجارة الخارجية لها أهمية كبيرة لنمو وتطور الاقتصاد العراقي ,اذ ان العراق يمتلك موارد طبيعية كبيرة أهمها النفط الخام , ونظراً للمزايا التي تحققها التجارة الخارجية , تواجه هذه التجارة تحديات كبيرة مستقبلاً , تحتم على القائمين على السياسة الاقتصادية من أخذ هذه التحديات بنظر الاعتبار ووضع الخطوات المناسبة لمستقبل التجارة الخارجية في العراق . وتنبع أهمية تجارة العراق الخارجية من خلال تنويع التصدير مع دول العالم المختلفة .

مشكلة البحث

من خلال التحديات التي تمر بها التجارة الخارجية في العراق نتيجة ريعية الاقتصاد التي تعتمد على تصدير النفط الخام أي تصدير سلعة واحدة واستيراد مختلف السلع الضرورية والكمالية وهذا يؤدي إلى عدم تنوع الاقتصاد العراقي , ولكن عدم الاهتمام بالتجارة الخارجية وتنوع صادراتها حيث ان العراق يمتلك موارد طبيعية متنوعة وموانئ ومنافذ حدودية . لذلك فإن مشكلة البحث هي الوقوف على التفاعل مع التغيرات الجديدة في قطاع التجارة الخارجية من تطور الاقتصاد العراقي .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على إبراز تطور تجارة العراق الخارجية وافاقها في تطور الاقتصاد العراقي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية , من خلال زيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات .

هدف البحث

يتناول البحث العديد من الاهداف الاساسية ومنها :

1 - معرفة تجارة العراق الخارجية وافاقها في تطوير الاقتصاد العراقي, والوقوف على النقاط السلبية والايجابية .
2 – دراسة اهم المعالجات لمشكلة ريعية الاقتصاد العراقي , من خلال تنويع الصادرات .

فرضية البحث

لتحقيق اهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية مفادها , إن احادية التصدير سوف تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي بصورة عامة , وعلى قطاع التجارة الخارجية بصورة خاصة . وهذا مايؤدي إلى زيادة الاستيرادات واعتماد العراق على السلع الاجنبية , . وعليه فلابد من البحث عن طرق حديثة وسريعة من أجل القضاء على ريعية الاقتصاد المعتمد على تصدير النفط , من خلال زيادة الاستثمارات في قطاعات الاقتصادية .

خطة البحث

من اجل تحقيق اهداف البحث اعتمدت الدراسة على الأسلوب النظري والعملي لتحليل تجارة العراق مع العالم الخارجي وافاقها المستقبلية وتأثيرها على الاقتصاد العراقي من خلال المباحث التالية : -

المبحث الاول :- التجارة الخارجية (اهميتها , اصنافها , انواعها) .

المبحث الثاني : - تطور التجارة الخارجية العالمية .

المبحث الثالث : - تطور تجارة العراق الخارجية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية

الاستنتاجات والتوصيات .

المصادر

المبحث الاول

التجارة الخارجية (اهميتها ، اصنافها ، انواعها)

اولاً : اهمية التجارة الخارجية :- هناك اختلاف في التجارة الخارجية واهميتها بين دول العالم فهناك بعض الدول يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية من خلال تصدير بعض السلع وتنوعها والفائضة عن الحاجة المحلية والتي تكون مصدر رزق للعديد من السكان سواء من خلال عمليات الاستيراد والتصدير. كما إنها قد تكون السبيل الوحيد لسد حاجة العديد من الدول من السلع والخدمات أو قد تكون هي الوسيلة لتصريف فائض منتجاتها . وهناك دول أخرى لا يعتمد اقتصادها على التجارة الخارجية بالدرجة كبيرة من خلال السياحة الدينية او الموانىء او الحصول على واردات من المطارات ,وعلى الرغم من إن التجارة الخارجية لن تفقد الاهمية بالنسبة لها من خلال الاستيرادات **(عبد المهدي , 2011 , 8-11)** . ان التجارة الخارجية من الممكن ان تساهم في تطوير الاقتصاد عن طريق زيادة النشاطات الاقتصادية وزيادة الانتاج في مختلف القطاعات ومنها الصناعة والزراعة من اجل تأمين الغذاء والسلع الضرورية الاخرى وتصدير الفائض منها الى الخارج للحصول على العملات الصعبة وكذلك لتقيل من ظاهرة البطالة والفقر من خلال الدعم الحكومي المتواصل لزيادة الصادرات والتقليل من الاستيرادات **(Goyal ,2023,7)** .

وعليه فإن السياسة الزراعية والصناعية تركز على الاكتفاء الذاتي من الغذاء والسلع الصناعية والفائض للتصدير وكذلك فإن عولمة التجارة في السلع الزراعية والصناعية تحقيق الأمن الغذائي وتحسين الأمن الغذائي من خلال التعاون التجاري بين مختلف الدول ومنها النامية والسيطرة على التحديات العالمية المعاصرة للتجارة الخارجية (**Erokhin 2023,1)** لذلك فان المنفعة الاقتصادية من العلاقات الخارجية تتمثل في التبادلات التجارية بين مختلف الدول من اجل الحصول على السلع والخدمات ولتسوية الديون المترتبة بين الدولتين , وعليه فان السعي من خلال التبادل التجاري من اجل الكسب لتحقيق التوازن بين الدولتين . وهناك تعريف التجارة الخارجية هي (العلاقة الاقتصادية التي تجري عن طريق التبادل للسلع والخدمات بين الدول على شكل استيرادات وصادرات) . كما تعرف التجارة الخارجية كذلك على انها (احد فرع فروع الاقتصاد والتي تهتم بدراسة التبادلات التجارية عبر الحدود المحلي وتتضمن هذه التبادلات التجارية ما يلي:- تبادل عنصر العمل , وتبادل السلع المادية , والتبادل في الخدمات والنقود. وتعرف التجارة الخارجية أيضا على انها(التبادل التجاري بين الدول المختلفة للسلع والخدمات, وكذلك تشمل التبادل التجاري الخارجي لرؤوس الأموال) . ومن هذا التعريف يلاحظ شمول الاستثمار الخارجي إلى مكونات التجارة من خلال انتقال رؤوس الأموال بين الدول **(جويد , 2013, 2-3)** .

ومن خلال ماتقدم نلاحظ ان التبادل الخارجية له اهمية كبيرة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول ومنها النامية اذ يساهم في البناء الاقتصادي وتطوير والترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية . وبالتالي استعداد هذه الدول القيام بالاتفاقيات التجارية ومنها (الاسواق المشتركة ، ومجالس التعاون التجاري , والتجارة الحرة ,والمنظمات التجارية .... الخ) , من خلال شروط يتفق عليها الاطراف لغرض الوصول إلى أفضل تنمية اقتصادية للدول الداخلة ضمن هذه التكتلات التجارية والاقتصادية . وعليه فان توسيع نطاق السوق يتم خلال الصادرات وهذا مايؤدي الى زيادة الانتاج من اجل تصدير الفائض واستيراد ماتحتاجه بعض الدول من السلع والخدمات ومن خلال ذلك تظهر قدرات الدول من الإنتاج المحلي وتنويعه وزيادة الصادرات **(وزارة التخطيط , 2015, 4)** . وعليه فإن التبادل التجاري الخارجي يحقق النمو الاقتصادي من جانب الصادرات, لمختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة, في ظل سياسات تحرير الاسواق والانفتاح التجاري العالمي , لقد ساهمت الاتفاقيات التجارية الخارجية , في تطوير التبادل التجاري. الذي يوضح مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الاسواق العالمية بين الدول من خلال السياسات التجارية التي تهدف الى الانفتاح على الخارج من خلال التبادل التجارل ,اذ يعتبر التصدير من أهم النشاطات التجارية الاساسية في دفع عملية التنمية الاقتصادية الى الاستمرار والتطور**(الشبيبي, 2008 , 62-74)**.

ثانياً : تصنيف التجارة الخارجية : - من الظواهر الايجابية لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية , اختلاف التجارة من خلال تنوع صادراتها واستيراداتها , فالدول الصناعية المتقدمة ومن خلال تصدير مختلف السلع والخدمات المصنعة واستيراد ما تحتاجه من مواد أولية غير المصنعة التي تستخدمها في التصنيع. اما الدول النامية والتي تستورد مختلف السلع المصنعة ولكن تصدر المواد الاولية ويكون تصديرها لسلعة او سلعتين كما هو حال الدول المصدرة للنفط , وتهتم الدول الصناعية بالتبادل التجاري بسبب الفائض الانتاجي والحاجة الماسة لتصريف هذا الفائض من السلع والخدمات في الاسواق الخارجية , كما انها بحاجة الى المواد الاولية من الدول الفقيرة من اجل الاستمرار في

العملية الانتاجية والمحافظة على تطورها التجاري. اما الدول النامية ومن اجل الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا حديثة ومواد مصنعة لتحقيق البرامج التنموية , إضافة إلى الحاجة المتزايدة من السلع الضرورية وخاصة الغذائية وقد بدات هذه الدول تعتمد على الاسواق الخارجية , ومن خلال ذلك يمكن أن يصنف التبادل التجاري بالاتي **(الوادي , 2013 , 267-270)** .

1- التبادل التجاري للخدمات ومنها خدمات الشحن والتأمين والنقل ---- الخ .

2 - التبادل السلعي المادية ومنها تبادل جميع السلع المختلفة سواء كانت استهلاكية أو انتاجية أو المواد الاولية ونصف المصنعة والسلع الضرورية والكمالية .

3 - التبادل النقدي ومنها حركة رؤوس الأموال من اجل الاستثمار, وتشمل كذلك القروض الدولية التي تقدم الى الدول التي تحتاج الى بناء وتطوير اقتصادها عن طريق القروض التي تقدم للاستثمار الصناعي او الزراعي او في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

لقد اتبعت بعض الدول بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية التنمية الاقتصادية من خلال التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية , ومنها الحد من حرية تدفق السلع والخدمات , ولكن حصلت تغيرات على هذه الاستراتيجية عن طريق تحرير التجارة بسبب الانخفاض المستمر للعائدات النفطية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات , إذ وصل سعر برميل النفط في أوائل الثمانينات إلى 36 دولار نتيجة انخفاض الطلب على النفط بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي **(يونس , 1993 , 176)** .

ثالثاً : انواع التجارة الخارجية : هناك نوعين من التبادل التجاري هما التجارة الداخلية والتي تقوم بين افراد تجمعهم روابط مشتركة ويخضعون لقانون واحد ونظام تجاري واحد ويتم التبادل داخل حدود الدولة الواحدة من خلال الشركات التجارية المحلية المساهمة في عقد البتادل التجاري داخل حدود الدولة الواحدة . أما التبادل الخارجي فهذا يختلف عن التبادل الداخلي , فالتبادل التجاري يتم بين الدول ويخضع الى قوانين الدول التي يتم بها التبادل التجاري , ويمكن ان تكون التجارة الخارجية بين الافراد المستثمرين من دول مختلفة او بين الشركات التجارية الدولية وممكن ان يتم التبادل التجاري الخارجي بين دولتين او اكثر حسب الفائض وحاجة كل دولة من السلع والخدمات , وكذلك يشمل انتقال الافراد بين مختلف الدول للسياحة او العمل او الاستثمار وتخضع هذه التبادلات التجارية الى قوانين وانظمة الدول التي يتم بها التعاقد **(دولة الامارات ,بدون سنة طبع ,3-4)** .

المبحث الثاني

تطور التجارة الخارجية العالمية

لقد ادت زيادة قيمة التجارة الخارجية إلى ارتفاع في المواد الاولية نتيجة نمو هذه التجارة الدولية قبل الركود الكبير نتيجة لعدة ومنها النمو في السلع الوسيطة والاستثمارية والسلع الاستهلاكية. وقد شهد في القرن الماضي انطلاقة تاريخية في التبادل الخارجي بين الدول من خلال انضمام اغلب اقتصاديات دول العالم إلى منظمة التجارة الدولية عن طريق جولة اورغواي للتجارة الخارجية **(عبد الرحمن , بدون سنة طبع , 108-109)** .

ان السلع المتبادلة بين الدول تمثل الجزء الأكبر للدول المتقدمة من خلال التبادل التجاري العالمي، واغلب التجارة تمثل منتجات الطاقة والسيارات والمواد الكيميائية والمعادن والمعدات التي تتعلق بالاتصالات والالات الصناعية والزراعية . أما الدول النامية فقد تتعلق تجارتها بالمنتجات النفطية والملابس والمنسوجات والتي تشكل الحصة الاقل من التبادل التجاري , وقد تتحول منتجات الدول النامية الى الدول المتقدمة , ومنتجات المعدة للتصدير من الدول الصناعية بعضها تذهب الى الدول المتقدمة , وبقية المنتجات تصدر الى الدول النامية ومنها يحدث التطور في التبادل التجاري العالمي , حيث اصبحت الدول الاقل تطور سوق لتصريف المنتجات المصدر من الدول المتقدمة ولاسيما في قطاع التصنيع من مختلف السلع المصنعة **(United Nations ,2023,13-14)** .

وعليه فان تعزيز التكامل التجاري الدولي سوف يوفر المزيد فرص العمل ، حيث ان هناك انخفاض في الصادرات من اسيا الى اسيا للسلع المصنعة . اما الصادرات للسلع المصنعة من اوربا الى اسيا ترتفع مع تطور التجارة الخارجية . حيث ان امكانية التحقيق للنمو الاقتصادي تاتي من زيادة التبادل التجاري بين مختلف الدول منها النامية والمتقدمة في مختلف السلع المصنعة وغير المصنعة **(14-2014,9, Alicia)** .

ان انخفاض فرص الاستثمار في بعض الدول ومنها النامية نتيجة الفساد المستشري في القطاعات الاقتصادية يؤدي الى انخفاض الصادرات ويزيد من الاستيرادات وقلل من فرص العمل مما يؤدي في زيادة البطالة والفقر , وكذلك يؤثر الفساد في تأخير وصول البضائع المستوردة وانخفاض جودة السلع المصدرة . حيث ان الفساد يؤدي الى زيادة البيروقراطية المركزية، ونقص التمويل في السلع الوسيطة مما يؤثر في انخفاض مستوى وتنويع التجارة الخارجية وخاصة في الدول النامية التي تنتج سلعة او سلعتين من اجل التصدير . وكذلك وجود مصالح تجارية خاصة لبعض المسؤولين المتنفذين في بعض الحكومات من خلال مشاريع مشتركة مع شركات وهمية وغير رصينة تمنع من تطور التبادل التجاري في بعض الدول النامية **(United States , 2022,13-15)** . وعليه فإن التطور الخارجي للتبادل التجاري يساهم في تحسين العلاقات الدولية والتعاون المشترك في مختلف المجالات ومنها التجارة الخارجية وخاصة في الدول النامية , وهذه الدول تعتمد في تبادلها التجاري من اجل تكوين الدخل القومي على ما تصدره من مواد خام ومواد اولية زراعية كانت ام صناعية كما هو الحال عليه في الدول العربية منها الاسيوية والافريقية ولهذا فقد ظهرت العديد من المدارس الفكرية الاقتصادية في معالجة اسباب واهمية قيام التجارة الخارجية والتي تطورت بمرور الزمن إلى أن وصلت عليه في وقتنا الحاضر , لذلك نحاول هنا من عرض بعض النظريات الاقتصادية التي تقوم على تحليل

التبادل التجاري الخارجي ومنها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية : تعد هذه النظرية نقطة بداية انطلاق في تحليل وتطور نظرية التبادل التجاري الخارجي , إذ لم يكن للمذهب التجاري , نظرة مفصلة عن موضوع تحليل التجارة الخارجية . وقد ركزت النظرية التقليدية في التبادل التجاريالخارجي على ثلاثة مواضيع فالاول تعلق في تحديد اهمية ونوع السلع التي من الممكن ان تدخل في مجال التبادل الدولي , من خلال معرفة اسباب قيام التبادل التجاري الخارجي , واما الموضوع الثاني فكان يتعلق في تحديد النسب التبادلية بين السلع المختلفة والتي من خلالها تستقر هذه السلع في التبادل الخارجي , وتحدد من خلال الفوائد التي من الممكن ان تحققها من التبادل التجاري الى مختلف الدول . ومن النظريات التقليدية التي ظهرت في مجال التجارة الخارجية مايأتي : ومنها نظرية ادم سمث (1723-1790)صاحب هذه النظرية وهو من قدم تحليل علمي في تفسير التخصص الدولي واسباب قيام التجارة الخارجية, وقد بدأت نظرية ادم سمث في انتقاد أراء التجاريين فيما يتعلق بطبيعة الثروة وقياسها على أساس ما تحويه الدولة من المعادن الثمينة , لذلك يرى عالم الاقتصاد في تلك الفترة ادم سميث أن ثروة الامم تقاس بالانتاج القومي من السلعها والخدماتها المختلفة . واما نظرية التكاليف النسبية , فكانت من نصيب الاقتصادي ريكاردو خلال الفترة (1772-1823)حيث بدأ في تحليل التجارة الخارجية على اساس هذه النظرية التي ظهرت, وفسرها على ان الدولة ومن خلال الحرية التجارية سوف تتخصص كل دولة في انتاجها السلعي بتكاليف منخفضة ,أي ان السلع التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية لكل دولة,كما تقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في إنتاج السلع والخدمات نتيجة انخفاض تكاليف انتاجها **(الوادي , 2013, 270-275)** .

وعليه فإن حساب (غرينوي) المتخصص في تطوير التبادل التجاري الخارجي عام 1991 قد زادت بعد الحرب العالمية الثانية ما بين (1950 -1987) , وقد ارتفع نمو التبادل التجاري على نمو الناتج المحلي الاجمالي العالمي . اما ديكن وفي عام 1992 , فد كانت ابحاثه عن التبادل التجاري ومن خلال دراسته استنتج إن التجارة الخارجية كانت تنمو بمعدلات متزايدة بعد الحرب العالمي الثانية وحتى نهاية الستينات من القرن الماضي , وان التجارة الخارجية كانت تنمو بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي العالمي , ويقدم من تلك الدراسة دليل يوضح فيه ان زيادة الفائض من السلع والخدمات وفي مختلف الدول من خلال تنوع الفائض من السلع لكل دولة حاجة الدول الى بعضها البعض في التبادل السلعي . ومن هنا فقد تطورت التجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة توجه معظم الدول الى التنمية والنمو الاقتصادي واعادة البنى التحتية الى مختلف القطاعات الاقتصادية التي دمرتها الحروب ويلاحظ (د - يكن) ان هناك بطء في نمو التجارة الخارجية في بداية السبعينات من القرن الماضي , ولكنه لايفسر ذلك نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية بسبب قلة الطلب ولكن نتيجة تأميم النفط من الشركات الاحتكارية الاستعمارية وتوقف استخراج النفط سبب ارتفاع تكاليف انتاج النفط وخاصة في الدول الصناعية التي لديها وفرة نفطية في باطن الارض مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق **(احمد , 1999, 55)** . هناك تأثيرللعولمة على دول العالم وجعلها كأنما القرية الصغيرة ليس في مجال التبادل التجاري فحسب , ولكن في تبادل المعلومات والتي تتميز بالتكنولوجيا الحديثة فهذه التقنية تسيطر عليها الدول المتقدمة من اجل السيطرة والهيمنة السياسية والاقتصادية

من خلال هيمنتها على الموارد الطبيعية المتوفرة في الدول النامية ، حيث ان الدول الصناعية تنقل التكنولوجيا المتقادمة للدول النامية من اجل ابقاء هذه الدول على تخلفها الاقتصادي , وجعل تجارة هذه الدول تعتمد على سلعة او سلعتين من الموارد الطبيعية الغير مصنعة . وعليه فان الدول المتقدمة تتعامل بمكيالين من خلال السيطرة على عدم نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية لتبقى دول متخلفة لاتستطيع نمو وتطور تجارتها الخارجية. بينما الدول الصناعي تكون هناك فيما بينها اتفاقيات في تبادل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة وهذا مايؤدي الى اتساع الفجوة في التطور الاقتصادي ومنها التجارة الخارجية فيما بين الدول المتقدمة والنامية **(حسن , 8,2013 -9)** .

المبحث الثالث

تطور تجارة العراق الخارجية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية

تلعب التجارة الخارجية في العراق دورا رئيسيا في تطور الاقتصاد وتنميته من خلال زيادة وتنويع الصادرات , وعلى الرغم من الانفتاح الاقتصادي للعراق ومنها التجارة فلايزال يعاني من عدم تنوع الصادرات نتيجة اعتماده على تصدير النفط الخام , ومن خلال ذلك فان ارتفاع اسعار النفط بسبب زيادة النشاطات الاقتصادية العالمية يولد عوائد مالية كبيرة لرفد الموازنة العامة للدولة **(الصفار , 2023 , 417)** . من المحتمل أن تكون هذه التحسينات مدفوعة بتحسن الميزان التجاري وتحويل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات الأخرى غير النفطية. ومع ذلك، فإن التضخم المرتفع نسبياً، وتقلب اسعار الغذاء ستؤثر على انتعاش دول المجموعة. يعتبر العمل على تحقيق الأمن الغذائي تحدياً لبعض هذه الدول، وعلى الرغم مما تتوفر عليه من إمكانات طبيعية، ما تزال أسواقها تعتمد على الخارج لتأمين الحصول على الإمدادات الغذائية . تشمل الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط كلا من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن. وعلى غرار مجموعة الدول المصدرة الاساسية للنفط، تستفيد دول هذه المجموعة من تحسن مستويات أسعار الطاقة (النفط والغاز)، مع بوادر تحسن الأوضاع الداخلية بكل من اليمن وليبيا وارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي . تستفيد الدول العربية وخاصة المصدرة للنفط الخام ، من الأداء القوي في قطاعات الطاقة والخدمات.والجدول (1) يوضح معدلات النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط ومنها العراق للمدة من 2017 الى 2022 . حيث ان معدل النمو في السعودية لعام 2017 بلغ (-0,7%) وارتفع عام 2022 الى (8,7%) اذ ان هذا الارتفاع في معدل النمو جاء نتيجة العمل على تنويع الاقتصاد السعودي ولايقتصر على قطاع النفط , وتأتي بعدها الامارات فقد كان معدل النمو يبلغ (2,4%) عام 2017 ارتفع الى (6,2%) عام 2022 . نتيجة زيادة النشاطات الاقتصادية العالمية وارتفاع اسعار النفط , اما العراق فقد بلغ (-3,4) عام 2017 بسبب الحرب على داعش , وفي عام 2022 يرتفع معدل النمو الاقتصادي الى (8,7%) وهي اعلى معدل نمو بين الدول العربية بين العراق والسعودية . اما اقل معدل عام 2017 فقد بلغ (-4,7%) في الكويت , واقل معدل نمو اقتصادي في عام 2022 كان في ليبيا والذي بلغ (-7,6%) نتيجة الحروب التي تعرضت لها . وكان اعلى معدل نمو عام 2017 فقد بلغ (6,4%) في ليبيا نتيجة زيادة الصادرات من النفط الخام .

جدول (1)

معدل النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط للمدة (2017-2022) (نسبة مئوية)

البلد	2017	2018	2019	2020	2021	2022
السعودية	0,7-	2,5	0,3	4,1-	3,9	8,7
الامارات	2,4	1,2	3,1	6,1-	2,3	6,2
العراق	3,4-	4,7	5,8	11,8-	2,8	8,7
الجزائر	1,3	1,4	0,8	4,9-	4,0	3,9
قطر	1,5-	1,2	3,1	3,6-	1,5	4,0
البحرين	4,3	2,1	2,2	4,6-	2,7	4,9
عمان	0,3	1,3	1,1-	3,2-	3,0	4,5
ليبيا	6,4	17,9	13,2	9,7-	17,3	7,6-
الكويت	4,7-	2,4	0,6-	8,9-	1,3	8,4

المصدر: - صندوق النقد العربي , افاق الاقتصاد العربي , العدد (18) , الامارات , 2023 , ص 24-26 .

اما الجدول (2)يوضح درجة المخاطر التجارية للعراق للصادرات , حيث نلاحظ ان جميع الدول وخاصة العربية تحصل على ترتيب الذي يبدأ بالرمز (A لاتوجد اقل خطورة, Bمخاطر متوسط الخطورة, C الاعلى في المخاطر التجارية) حسب مؤشر التجارية , ولم تحصل اي دولة عربية على ترتيب (B,A) , ولكن جميع الدول العربية حصلت على الرمز (C) وهذا يدل على ان الدول العربية في ترتيب الاعلى خطورة بالنسبة للتجارة .

جدول (2)

ترتيب الدول العربية في مؤشر كريدندو للمخاطر لعام 2021

الترتيب	الدولة	الرمز
1	الجزائر	C
2	البحرين	C
3	جيبوتي	C
4	مصر	C
5	العراق	C
6	الاردن	C
7	الكويت	C
8	لبنان	C
9	ليبيا	C
10	موريتانيا	C
11	المغرب	C
12	سلطنة عمان	C
13	السعودية	C
14	الصومال	C

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات , نشرة ضمان الاستثمار, العدد الاول الكويت , 2022, ص 35 .

اما الدول التي شهدت استقرارا في مخاطر الائتمان الشركات في المعاملات التجارية قصيرة الاجل لعام 2021وكما يوضح الجدول (3) المخاطر التجارة الخارجية للدول العربية .

جدول (3)

مخاطر الائتمان الشركات في المعاملات التجارية حسب مؤشر كوفاس للمخاطر لعام 2021

الترتيب	الدولة	الرمز
1	الامارات	A3
2	قطر	A4
2	الكويت	A4
3	المغرب	B
3	السعودية	B
3	مصر	B
4	الاردن	C
4	تونس	C
4	جيبوتي	C
4	سلطنة عمان	C
4	الجزائر	C
4	موريتانيا	C
5	لبنان	D
5	البحرين	D
6	السودان	E
6	العراق	E
6	اليمن	E
6	سوريا	E
6	ليبيا	E

المصدر: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات , نشرة ضمان الاستثمار, العدد الاول الكويت , 2022, ص 32 .

لقد حازت الامارات على الرمز (A3) بالمرتبة الاولى نتيجة انخفاض مخاطر التجارة بسبب سداد الديون والالتزامات قصيرة المدى , وتأتي بالمرتبة (A4) كل من الكيت وقطر نتيجة سداد الديون بقدر مقبول من الالتزامات . وجاءت كل من مصر والسعودية والمغرب بالمرتبة الثالثة بالرمز (B) لتعثر بعض الشركات في الالتزامات في سداد الديون . اما بالمرتبة الرابعة جاءت كل من الجزائر وسلطنة عمان وموريتانيا وجيبوتي وتونس والاردن وحصلت على الرمز (C) . اما في المرتبة الخامسة فقد حصلت كل من البحرين ولبنان , وفي المرتبة السادسة فجاءت كل من ليبيا ويوريا والعراق واليمن والسودان . وهذا يدل على ان هناك بعض الدول التي تواجه المخاطر المرتفعة وهناك دول تكون فيها مخاطر

متوسطة الخطورة وبعضها قليلة الخطورة بالنسبة لتجارتها الخارجية مع دول العالم المختلفة . اما مايخص تجارة العراق الخارجية فان الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات اقتصادية واجتماعية ورغم سياسة الدعم الحكومي , الا ان الرفاهية الاقتصادية لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب الاعتماد على الصادرات النفطية واستيراد مختلف السلع والخدمات , وعدم الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة والصناعة , واهمال القطاعات الاخرى ومنها قطاع السياحة وقطاع الانشاءات وغيرهامن القطاعات الاقتصادية . ومن خلال ذلك فان الاقتصاد العراقي يعتمد على

الايرادات النفطية في تمويل موازنة الدولة . ومن الجدول (4) التالي سوف نلاحظ قيمة تجارة العراق الخارجية مع مختلف دول العالم للفترة2017 – 2022

جدول (4)

قيمة الصادرات ولاستيرادات والانكشاف الاقتصادي في العراق للمدة (2017-2022) (مليون دولار)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الصادرات	63,60	92,83	88,90	50,61	86,30	131,77
الاستيرادات	48,51	56,88	72,28	54,73	66,22	78,23
العجز او الفائض	15,09+	35,95+	16,62+	4,12 _	20,08+	53,54+
قيمة التجارة الخارجية	112,11	149,71	161,18	105,34	152,52	185,31
نسبة الصادرات من قيمة التجارة الخارجية (%)	56,7	62,0	55,1	48,0	56,6	71,1
نسبة الاستيراد من قيمة التجارة الخارجية (%)	43,3	38,0	44,9	52,0	43,4	28,9
اجمالي الناتج المحلي	187,22	222,37	233,64	180,92	207,69	264,18
الانكشاف الاقتصادي (%)	59,9	67,3	69,0	58,2	73,4	70,1

المصدر: البنك الدولي , بنك البيانات , صادرات والاستيراد من السلع بالاسعار الجارية , واشنطن , 2023.

ملاحظة / (1) - نسبة الصادرات والاستيرادات من عمل الباحث بالاعتماد على قيمة الصادرات او الواردات مقسومة على التجارة الخارجية 100x.

(2) – الانكشاف الاقتصادي من عمل الباحث بالاعتماد على قيمة التجارة الخارجية مقسومة على اجمالي الناتج المحلي 100 x .

يتضح من الجدول (4) اعلاه ان قيمة الصادرات بلغت (63,60) مليون دولار عام 2017 وارتفعت قيمة الصادرات الى (131,77) مليون دولار عام 2022 . اما الواردات فقد كانت قيمتها عام 2017 بلغت (**48,51**) مليون دولار , وقد ارتفعت قيمة الواردات الى (**78,23**) مليون دولار عام 2022 . وهذا يدل على ان زيادة الواردات جاءت نتيجة زيادة قيمة اسعار الصادرات من النفط الخام . اما الفائض والعجز فقد سجلت الصادرات فائض بلغت (+15,09) مليون دولار , وقد كان هناك عجز نتيجة زيادة الواردات على الصادرات بلغت (_ 4,12) مليون دولار , نتيجة تأثير كورونا على النشاطات الاقتصادية في مختلف دول العالم . وارتفع فائض قيمة الصادرات الى اعلى مستوى لها عام 2022 والتي وصلت الى (+53,54) مليون دولار نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية بسبب زيادة النشاطات الاقتصادية في دول العالم . اما اقل نسبة للصادرات في العراق فقد كانت عام 2020 وبلغت (**48,0** %) , وكانت اعلى نسبة صادرات عام2022 والتي بلغت نسبتها (71,1%). اما اقل نسبة واردات قد بلغت (28,9%) عام 2022 , واعلى نسبة للواردات كانت عام 2020 والتي بلغت (52,0%). اما اعلى قيمة اجمالي الناتج المحلي بلغت (264,18) مليون دولار عام 2022 , واقل قيمة في اجمالي الناتج المحلي بلغت (180,92) مليون دولار عام 2020 نتيجة الاسباب السابقة . اما الانكشاف الاقتصادي فقد كانت عام 2020 وسجل (58,2 %) ,بسبب عدم وجود نشاطات اقتصادية نتيجة تأثير الاقتصاد العالمي بوباء كورونا -9 , ارتفع الانكشاف الاقتصادي عام 2021 الى (**73,4** %) نتيجة زيادة التبادل التجاري العالمي . ومن خلال ذلك فان التجارة الخارجية في العراق بدات تتطور نتيجة زيادة اسعار النفط وزيادة النشاطات الاقتصادية العالمية. وبما أن الاقتصاد العراقي يعاني من تشوهات في قطاعاته الاقتصادية الامر الذي تتجه به الحكومة إلى تبني سياسه اقتصادية متمثله بسياسة الدعم للقطاع النفط ، وعلى الرغم من إن سياسة الدعم بعد عام 2003 لاتستهدف مع برامجها الاصلاحية للاقتصاد والذي يحدد اهدافه صندوق النقد الدولي، الا إن ذلك لا يمنع من امكانية توفير الدعم الحكومي بمستويات مقبولة من اجل الرفاهية الاقتصادية، وذلك بسبب استمرار التشوهات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي . ورغم ان العراق يمتلك الموارد المادية والبشرية والمالية والطبيعية ولابد من توسيع وتنويع القاعدة صناعية والزراعية من اجل تنويع الصادرات والتقليل الاستيرادات . ومن خلال ذلك فلابد للعراق من تطوير التجارة الخارجية , وان يكون من الدول المتطورة اقتصادياً واجتماعياً **(محمد , وعودة ,2014, 83)** .

حيث ان العراق يعد من الدول التي تبحث عن الخروج من القيود التي تفرضها الدول الصناعية التي تخص سياسة التجارة الخارجية على الدول النامية والفقيرة من اجل التطور الاقتصادي من خلال الانضمام إلى تكتلات سياسية واقتصادية التي تشكلها بعض مجموعة الدول النامية وعن طريق التنويع الاقتصادي . فنلاحظ إن العراق هو العضو الفعال في منظمة عدم الانحياز الذي تأسس ضد التكتلات التجارية العالمية وخاصة الدول الغربية وكذلك ظهرت هذه المنظمة رداً على وجود قوتين في الساحة التجارية العالمية وهي الامريكية والاتحاد السوفيتي السابق , أي المعسكرين الغربي والشرقي , ومن اهداف هذه المنظمة الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدول النامية التي بدأت تسير بالتطور البطيء . ويعد العراق من الدول التي اسست منظمة (أوبك) وقد حققت هذه المنظمة الكثير من الانجازات التي اثرت على الاقتصاد العالمي من خلال النفط, , فقد كان النفط بيد الدول العربية المنتجة للنفط ومنها العراق . وبما أن الاموال التي تحققت من انتاج وتصدير النفط في القرن الماضي جعل العراق من الدول التي تستطيع أن تنمو بشكل متسارع ويمكن له تطوير التجارة الخارجية وتنويع التصدير عن طريق تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية . والكثير

من الاقتصاديين يشيرون إلى إن هناك علاقة بين التطور حجم التجارة الخارجية واجمالي الناتج المحلي في العراق **(مجموعة نخبة من الباحثين , 1988, 8)** . حيث ان التجارة الخارجية هي التي تؤدي الى تطور الاقتصاد الدول ومنها العراق , اذ تعد مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) اذ ان هذين المكونين يعتبران من اهم المؤشرات التي تدل على النمو الاقتصادي **(سيد أحمد , 2007 , 13)** . اما الجدول (5) فانه يبين نصيب الفرد من التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي في العراق .

جدول (5)

نصيب الفرد من التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2017-2022) (مليون دولار)

(الاسعار الجارية)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد السكان	39,621,161	40,590,699	41,563,521	42,556,983	43,533,593	44,496,121
اجمالي الناتج المحلي	**187,22**	**222,37**	**233,64**	**180,92**	**207,69**	**264,18**
قيمة التجارة الخارجية	**112,11**	**149,71**	**161,18**	**105,34**	**152,52**	**185,31**
نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	4725	5478	5380	4252	4771	5937
نصيب الفرد من قيمة التجارة الخارجية	2829	3688	3877	2475	3503	4164

المصدر: المصدر : البنك الدولي , بنك البيانات , اجمالي الناتج المحلي وقيمة التجارة الخارجية وعدد السكان , واشنطن , 2023.

ملاحظة : نصيبب الفرد من اجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية من عمل الباحث بالاعتماد على قيمة اجمالي الناتج المحلي والتجارة الخارجية مقسوم على عدد السكان 100x .

يتضح من الجدول (5) اعلاه ان هناك تطور التجارة الخارجية في العراق تؤدي الى تطور نصيب الفرد من خلال زيادة قيمة اجمالي الناتج المحلي , وزيادة وتنويع الصادرات التي تؤدي الى تطور الاقتصاد العراقي من خلال الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الاخرى , ولايمكن للعراق الاعتماد على الصادرات النفطية في تمويل الموازنة العامة التشغيلية منها والاستثمارية. حيث نلاحظ ان سكان العراق يزيد بين عامي 2017 – 2022 من (39,621,161) نسمة عدد سكان العراق عام 2017 يزيد الى (44,496,121) نسمة عام 2022 . اذ ان نسبة الزيادة بين عامي 2017 الى 2022 تصل الى (1و1) هذا يدل على ان هناك تحسن في الوضع الصحي والاقتصادي في العراق . اما اجمالي الناتج المحلي فقد بلغ **(187,22)**

مليون دولار عام 2017 وهناك زيادة في قيمة اجمالي الناتج المحلي تصل الى (264,18) مليون دولار حيث نسبة الزيادة بين المدتين تصل الى (1,4) , نتيجة زيادة اسعار النفط العالمية التي تؤدي الى الانتعاش الاقتصادي في الدول النفطية ومنها العراق . اما قيمة التجارة الخارجية ارتفعت من (112,11) مليون دولار عام 2017 الى (185,31) مليون دولار ونسبة الزيادة بين المدتين تصل الى (1,6) . اما نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي بين المدتين 2017 – 2022 بلغت (4725) دولار ارتفعت الى (5937) دولار , وان نسبة الزيادة بين المدتين تصل الى (1,2) . وقد كان نصيب الفرد من التجارة الخارجية في للمدتين السابقتين بلغت (2829) دولار عام 2017 , ارتفعت الى (4164) دولار عام 2022 , وقد كانت نسبة الزيادة بين المدتين بلغت (1,4) . وهذا يدل على ان هناك تطور في التجارة الخارجية في العراق رغم ان الاقتصاد الاحادي ولكن زيادة اسعار النفط وارتفاع معدل الصادرات نتيجة زيادة الانتاج النفطي ادى ذلك الى ارتفاع الايرادات النفطية التي تؤدي الى انتعاش مستوى المعيشة السكان وتطور القطاعات الاقتصادية اذا كان هناك استراتيجة تستهدف تطور القطاعات المختلفة من اجل تنويع الصادرات وليس الاعتماد على سلعة النفط في التصدير والتقليل من استيراد السلع الصناعية والزراعية ومن الممكن صناعتها في العراق لزيادة الايرادات لتمويل الموازنة العامة للدولة . وهذا مايؤدي الى تطور التجارة الخارجية مع مختلف الدول الصناعية منها والنامية .

ان اعتماد الاقتصاد العراقي على عائدات النفط والتي تشكل (95 %) من الموازنة العامة للدولة هذا مايؤدي بالاقتصاد بالتأثير بالتقلبات في اسعار السوق النفطية , حيث انخفضت اسعار النفط في عام 2020 نتيجة الركود الاقتصادي الذي تعرض له كل الاقتصادات العالمية نتيجة وباء كورونا -9 مما تسبب الى انخفاض الايرادات النفطية بشكل غير مسبوق اثر على معيشة السكان في العراق نتيجة عدم وجود التخطيط الاستراتيجي الاقتصادي الذي يستطيع تحول الاقتصاد العراقي الريعي الى اقتصاد متنوع الموارد , وهذا مايؤثر على التنمية والنمو الاقتصادي , كما ان العراق لديه مشاكل مالية نتيجة الديون الخارجية والداخلية والفساد الاقتصادي المستشري في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عن طريق الرشوة , والواسطة والمحاباة وسرقة الاموال العامة من خلال الاستثمارات في المشاريع الوهمية . ورغم ذلك نلاحظ ان هناك انتعاش اقتصادي نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية , وزيادة الصادرات في العراق **(fazil ,2021,2-3)** .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 - ان السعي في التبادل التجاري من اجل الكسب لتحقيق التوازن بين الدول من خلال فائض السلع واحتياجات الى بعض السلع ومن هنا يتم التبادلات التجارية بين الدول المختلفة .

2 - ان زيادة البطالة والفقر نتيجة انخفاض فرص الاستثمار في بعض الدول ومنها النامية نتيجة الفساد المستشري في قطاعاتها المختلفة والتي تؤدي الى انخفاض الصادرات وتزيد من الاستيرادات وقلل من فرص العمل .

3 – استنتج الباحث ان الدول النفطية تستفيد من تحسن مستويات أسعار الطاقة ، من اجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي , وتحسين الواقع المعيشي للسكان وخاصة في العراق .

4 – نستنتج من البحث ان هناك دعم حكومي من اجل زيادة الرفاهية الاقتصادية من خلال تنويع الصادرات التقليل من الاستيرادات ، من اجل معالجة التشوهات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي .

5 – يستنتج الباحث ان هناك تطور في تجارة العراق الخارجية ادت الى تطور نصيب الفرد من خلال زيادة قيمة اجمالي الناتج المحلي بسبب ارتفاع اسعار النفط العالمية .

التوصيات

1 – نوصي بان يكون هناك تنويع اقتصادي في العراق وليس فقط الاعتماد على الايرادات النفطية من اجل تحقيق التوازن التجاري بين العراق ودول العالم .

2 – لابد من القضاء او التخفيف من البطالة والفقر من خلال زيادة فرص المشاريع الاستثمارات في القطاعات غير النفطية وتنويع الصادرات , من خلال القضاء على الفساد المؤسساتي في القطاعات المختلفة والتي تؤدي الى زيادة الصادرات وتقلل من الاستيرادات وكذلك زيادة من فرص العمل في هذه المشاريع .

3 – لابد من الاستفادة تحسن وزيادة مستويات أسعار الطاقة في الدول النفطية ومنها العراق ، من اجل زيادة معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي , وكذلك من التجارة الخارجية من اجل تحسين الواقع المعيشي للسكان في بعض الدول النفطية ومنها العراق .

4 – نوصي بان تهتم الدولة في زيادة وتطوير التجارة الخارجية من خلال زيادة الدعم حكومي للقطاعات غير الانتاجية لزيادة الصادرات ,وزيادة الرفاهية الاقتصادية ، ومعالجة التشوهات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي .

5 – لايمكن ان يستمر العراق اعتماده على الايرادات النفطية والتي يمكن ان تشكل (95 %) من الموازنة العامة للدولة من اجل التخلص من بالتأثير التقلبات الحاصلة في اسعار النفط العالمية .

المصادر

1 - الشبيبي , أحمد صدام عبد , واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة بحوث اقتصادية , العددان43-44, العراق , 2008.

2- الوادي , محمود حسين (واخرون) , الاقتصاد الكلي , الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, الاردن , 2013 .

3 - البنك الدولي , بنك البيانات , صادرات والواردات من السلع بالاسعار الجارية , واشنطن , 2023 .

4- الصفار , فراس حسين علي , قياس وتحليل اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق , مجلة ابن خلدون , المجلد (3) , العدد (6) , العراق ,2023 .

5- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات , نشرة ضمان الاستثمار , العدد الاول الكويت , 2022 .

6- أحمد , هناء يحيى سيد , دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سوريا في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية للفترة (1980-2005) , أطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة تشرين , سوريا , 2007 .

7- أحمد ,عبد الرحمن احمد , العولمة (المفهوم , المظاهر , المسببات) , مجلة العلوم الاجتماعية , مجلد (26) , العدد (6) , جامعة الكويت , الكويت , 1999 .

8- جويد , رائد فاضل , النظرية الحديثة في التجارة الخارجية , مجلة الدراسات التاريخية والحضارية , المجلد 5 , العدد 17 , جامعة تكريت , العراق , 2013 .

9 - حسن , يحيى حمود , واقع اقتصاد المعرفة في دول مجلس التعاون الخليجي وفقا لمؤشرات المحتوى الرقمي , مجلة الاقتصاد الخليجي , المجلد (30) ,العدد (24) , جامعة البصرة , العراق ,2013 .

10 - صندوق النقد العربي , افاق الاقتصاد العربي , العدد (18) , الامارات , 2023 .

11 - عبد المهدي , جلال (وأخرون) , مبادىء الاقتصاد , أساور , الطبعة 17 , العراق , 2011.

12 - محمد , احمد جاسم, عودة ,محمد حسن, دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2011) , مجلة الغري , السنة العاشرة , المجلد الثامن , العدد (13) , جامعة الكوفة , العراق , 2014 .

13 - مجموعة من الباحثين , الاقتصاد العراقي , التنمية والحرب والأفاق المستقبلية(1968-1985) , دار الحرية للطباعة , بغداد , العراق , 1988 .

14- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للاحصاء , تقديرات الصادرات لسنة 2015 , العراق 2015 .

15- Goyal, plyush, Foreign Trade Policy, Government of India Ministry of Commerce and Industry Department of Commerce,INDIA,2023.

16- Erokhin , Vasilii , What is Foreign Trade , Handbook of Research on Agricultural Policy, Rural Development, and Entrepreneurship in Contemporary, China ,2023 .

17- United Nations , The remarkable trade rebound of 2021 and 2022, New York,2023.

18- Barcena, Alicia , International Trade and Inclusive Development , United Nations , 2014 .

19-Ambassador Katherine , National Trade Estimate Report on foreign Trade Barriers, United States .2022.

20- Fazil, Shivan , Reform the Economy and Providing public Service in Iraq, Stockholm,2021.